للمجتمع من خلال وسائل الشورى والرضاء؛ أو بعبارة أخرى من خلال تحقيق المعنى الشامل للعدل.

من هنا نجد أن مفهوم السياسة في المنظور الإسلامي يدور حول المصلحة، ما يجعل الظاهرة السياسية كامنة في المجتمع أكثر من الدولة، وما يجعل المجتمع أقوى من الدولة، وما يهمّش مفاهيم القوة والسلطة والنفوذ. وبعبارة جامعة، فإن علم السياسة في الإسلام هو علم يتمركز حول المجتمع أكثر من الدولة، بل الدولة فيه يجب أن تكون هامشية، وينبغي ألا يتمّ تضخيم دورها، أو اعتبارها المدخل الأوحد للإصلاح. وحقيقة الأمر أن التاريخ الإسلامي يثبت أن الدولة عادة ما تكون قوتها إضافة سلبية، لأنها تقوى على حساب المجتمع، ويتضخّم دورها من خلال إفلاس المجتمع وإضعافه، لذلك لم يكن من مفاهيم علم السياسة في الخبرة الإسلامية القوة أو السلطة، بل إن السلطة ارتبطت بالاستبداد والطغيان والخروج عن حد الاعتدال والعدل.

ثانياً: التحوّلات الكبرى في علم السياسة

ارتبط تطوّر علم السياسة بتطوّر الظاهرة السياسية أو الممارسة السياسية في الواقع، ذلك أن علم السياسة علم عملي يرتبط بتغيّرات الواقع وتحوّلاته، وليس علماً نظرياً أو مجرداً. ولذلك، فإن تطوّر علم السياسة في كلّ حضارة أو تجربة بشرية أو دولة من الدول، يمرّ بمراحل وتطوّرات قد تختلف كثيراً أو قليلاً عن غيرها. وفي سياقنا هذا سوف نركز فقط على التحوّلات الكبرى لهذا العلم في حضارتين مختلفتين هما:

١ ـ تحوّلات علم السياسة في الخبرة الإسلامية

على العكس من التجارب البشرية الأخرى التي سبق الواقع فيها الفكر، وكان الأخير ناتجاً من التأمل في صيرورة الأول، فإنّ الخبرة الإسلامية نشأت في أساسها نشأة فكرية عقلية حيث جاءت الأفكار مستقاةً من وحي سماوي، وتمّ تنزيلها في الواقع، ومن ثم جاءت التجربة الواقعية ناتجة من فكرة، أو إن شئت فقل ناتجة من إنزال وحي على واقع أنتج أفكاراً ومؤسسات ووسائل. وبناءً عليه كانت الجدلية بين الفكر والواقع ذات طبيعة معيّنة تحدّدها علاقة هذين العنصرين وأوزانهما النسبية.

وكانت **أولاً**، تجربة الخلفاء الراشدين التي شهدت تكثيف تنزيل الفكر على الواقع، وصياغة العملية السياسية الحياتية انطلاقاً من أفكار مستمدة من الوحي قرآناً وسنّة صحيحة.

وثانياً، جاءت بعدها تجربة الحكم الوراثي الذي بدأه الأمويون مع معاوية بن أبي سفيان، وحينها تراجع الفكر، وتقدّم الواقع، وأصبح علم السياسة يستخدم في معظم الحالات لتبرير الواقع، أو لمحاولة تقريب هذا الواقع من المثال، أو للإصلاح في حدود الإمكانات التي يحدّدها الواقع.

وفي مرحلة **ثالثة**، شهد هذا العلم تحوّلاً صوب الانشغال بالأشكال والوسائل أكثر من انشغاله بالغايات والقيم والمقاصد، وذلك تحت تأثير الفكر الفارسي الذي بدأ ينتشر في الثقافة الإسلامية في العصر العباسي الأول.

وفي المرحلة **الرابعة**، ومع ترجمة التراث اليوناني منذ بدايات القرن الثالث الهجري أخذ الفكر الإسلامي ينحو منحى

مجرّداً يخرج من الواقع صوب المثال، ويسعى لبناء مدينة فاضلة، ومن ثمّ ظهرت الأعمال السياسية الفلسفية.

وفي المرحلة **الخامسة**، ومع تصاعد علم الكلام ووصول الجدل الاعتقادي إلى ذروته، ظهر اتجاه واقعي من جديد، لكنّه خليط بين النموذج الفارسي والمنظور الفقهي القانوني الذي ينشغل بصورة كاملة بالمؤسسات والقوانين والشروط والحقوق والواجبات بصورة تبعد علم السياسة عن جوهر موضوعه، وتقترب به من القانون الدستوري. وكان هذا الاتجاه قد بلغ ذروته مع أعمال الماوَردي والجُوَيني في القرن الخامس الهجري.

وفي المرحلة **السادسة**، مع انتشار حالة الضعف العلمي والسياسي في الأمة الإسلامية، وتحت تأثير الهجوم المغولي، ظهر اتّجاه يحاول أن يشرّع للسياسة من منظور فقهي خاص يعتمد على بعض الأدلة المختلَف فيها في أصول الفقه مثل سدّ الذريعة والمصلحة المرسلة وغيرها. وسُمّي هذا الاتجاه بالسياسة الشرعية التي بلغت نضجها مع مدرسة ابن تيمية الحراني.

وفي المرحلة **السابعة**، ظهر تيار واقعي ينظر إلى السياسة ويتعامل معها باعتبارها حالة واقعية خالصة، ويستقي من التجربة الواقعية نظرياته وأفكاره، ويتعامل مع علم السياسة باعتباره حالة واقعية بصورة كاملة. وتمثّل هذا التيار في مدرسة ابن خلدون وابن رضوان المالقي والمقريزي في القرنين الثامن والتاسع الهجريين. وبعد ذلك دخل علم السياسة حالة من الركود والاجترار لم يخرج منها حتى اليوم، بل على العكس، تمّ التخلي عن التقاليد الإسلامية في التنظير السياسي وفي

الممارسة، وأصبحت الأفكار والنظريات الغربية هي الأساس، حتى وإن أضيفت إليها كلمة «الإسلامية» محاولةً لتسويغ عملية الاعتناق، فجوهر العلم في القرنين الأخيرين يقوم على الأفكار التي نشأت في الخبرة الغربية في عصورها الأخيرة.

٢ ـ تحوّلات علم السياسة في التقاليد الغربية

تعتبر التجربة الإغريقية البداية **الأولى** لتطوّر الفكر السياسي الغربي، حيث كانت طرق الحكم الموجودة في المدن الإغريقية ـ التي كانت تعتبر كلّ واحدة منها دولة قائمة بذاتها ـ هي المصدر الأساس للتنظير السياسي في صوره ومناهجه المختلفة سواء منها المثالي، كما في حالة أفلاطون، أم الواقعي، كما الحال عند تلميذه أرسطو. وتميّز التفكير السياسي في هذه المرحلة بالتجريد والمثالية والشمول لمختلف أبعاد الظاهرة السياسية، والتركيز على قيم الحكم وأهدافه وضوابطه ومحدداته، بحيث يمكن القول، من دون مبالغة، إن تطوّر علم السياسة من ذلك التاريخ إلى اليوم لم يخرج عن القواعد والحدود والمثاليات التي وضعها مفكرو الإغريق.

وفي المرحلة **الثانية**، جاء الفكر الروماني الذي اعتمد على التراث الإغريقي اعتماداً ظاهرياً، ولم يستطع الغوص إلى أعماقه، بحيث ركّز على الأبعاد القانونية والشكلية فقط، ومن زاوية محدّدة تتناسب مع طريقة إدارة إمبراطورية ينضوي في إطارها العديد من الشعوب والثقافات. ولذلك كان إسهام الرومان محدوداً لم يخرج عن الجانب القانوني متمثلاً في ما قدّمه شيشرون.

وفي المرحلة **الثالثة**، وعند انقلاب الحضارة الرومانية إلى حضارة مسيحية، وبروز سطوة البابوية، سيطرت على علم السياسة نظرة لاهوتية مُغرقة في التواكل والسلبية تبرّر الاستبداد، وتنظّر له، وتجعله عقاباً إلهياً. إلى أن جاء سانت أوغسطين وتوما الأكويني، وقدّما نظرية السيفين أو المدينتين، وهما سيف الله وسيف القيصر، أو مدينة الله ومدينة القيصر. وتبلور هذا التفكير في مقولة «أعطِ ما لقيصر لقيصر وما لله لله». وكانت هي البداية الأولى لعزل السياسة عن الأخلاق أو القيم أو الدين، بل لعزل السياسة حتى عن المثاليات الفلسفية التي كانت واضحة في أعمال فلاسفة الإغريق.

شكل ماكيافيللي في القرن السادس عشر بداية المرحلة **الرابعة**، وهي مرحلة ظهور السياسة الواقعية المعزولة تماماً عن الدين والأخلاق، بل التي تبالغ في توظيف الأخلاق والدين لخدمة مصالح الحاكم ولترسيخ القوة. وفي هذه المرحلة برزت بواكير الرؤية العلمانية للسياسة، وظهرت البذور الأولى للفكر الذرائعي أو البراغماتي الذي يقوم على أن الغاية تبرّر الوسيلة، ومن ثم أسهم علم السياسة في ترسيخ الدكتاتورية والطغيان والاستبداد، حتى جاءت المرحلة **الخامسة** متزامنة مع الفكر التنويري الأوروبي، ومع الثورات التي أعادت تشكيل الخارطة السياسية الأوروبية. وشكّل هذه المرحلة مفكرو العقد الاجتماعي أمثال توماس هوبس وجون لوك وجان جاك روسو. وتمحورت مدرستهم حول فكرة أن العملية السياسية عملية طوعية اختيارية تنشأ من خلال تعاقد بين الحاكم والمحكوم، أو بين المجتمع وبعضه بعضاً، وأنه ليس هناك حق إلهي في الحكم أو حقوق مكتسبة للحاكم أو

الملك، وإنما الحقوق هي ملك للشعب، والحاكم وكيل عن هذا الشعب.

وأخيراً جاءت المرحلة **السادسة** متمثلة في الحركة السلوكية التي سادت في المجتمع الأمريكي، ومنه انتقلت إلى أنحاء العالم كله، التي قامت على أن السياسة سلوك إنساني يجب أن تتمّ دراسته بطرق دراسة السلوك نفسها، وأن المهم هو الأدوار التي يقوم بها الأفراد داخل النظام السياسي وخارجه، وكذلك الوظائف التي تقوم بها المؤسسات. أما الحديث عن المثاليات والمجردات فأمر غير ذي معنى، ويخرج عن دائرة اهتمام علم السياسة بمعناه السلوكي. وهذه المرحلة أو هذا الفهم هو الفهم السائد في العالم اليوم بثقافاته ومجتمعاته كلها، وإن اختلفت وسائل التعبير أو لغاته، وإن تعددت مبرراته ومسوّغاته، فكلها تتبنى المسلمات نفسها، وتتحرك داخل المنظومة المعرفية نفسها التي وضعها علم السياسة الأمريكي ابتداء من عشرينيات القرن العشرين إلى الآن.

ثالثاً: موضوعات علم السياسة وقضاياه الكبرى

منذ فلاسفة الإغريق وحتى اليوم لمّا تزل القضايا الكبرى لعلم السياسة كما هي، على الرغم من تعدّد الموضوعات التي تدخل تحت هذه القضايا، أو التي يمكن اعتبارها تمظهرات لهذه القضايا في أرض الواقع. وهذه القضايا الكبرى لعلم السياسة يمكن حصرها في مجموعة من الأسئلة تكون الإجابة عنها كافية للإلمام بموضوعات علم السياسة المتعددة واللانهائية في تجدّدها وتنوّعها:

١ ـ من يحكم؟

سؤال كبير حيّر العلماء والفلاسفة على مرّ التاريخ، أُثير منذ عهد سقراط ولم يُتوصَّل إلى الإجابة عنه إلى اليوم، حيث إن أشكال نظم الحكم تختلف طبقاً لتحديد من الحاكم عدداً ونوعيةً. ومن هنا، فإن الإجابة عن هذا السؤال تستلزم الإجابة عن سؤالين فرعيين هما، عدد الذين يحكمون وخصائصهم، وهل يحكمون من ذواتهم أم يلتزمون قواعد وقيماً وقوانين تحدّ من حركتهم وتقيّد انطلاق ذواتهم وتحكم شهواتهم. وجاءت الإجابات عن هذا السؤال على الشكل الآتي:

أ ـ حكم الفرد

هذا النوع يختلف طبقاً لمدى وجود أطر قانونية أو عرفية أو دستورية تقيّد هذا الفرد الحاكم من عدمه. وإذا كانت هناك تلك الأطر والقيود صار هناك ملكية دستورية أو حكم فردي مقيّد. أما إذا لم تكن هناك أطر أو قيود صار هناك استبداد ودكتاتورية وطغيان، ومن ثمّ حدث الانتقال إلى حالة من الفساد والخروج عن حدود الاعتدال وتحقيق المصالح.

ب ـ حكم المجموعة الصغيرة

هنا يختلف الحكم طبقاً لاختلاف خلفية هذه المجموعة، والأسس التي قامت عليها، والسبب الذي أدى إلى ارتباطها معاً، فإذا كانت هذه المجموعة تلتئم على أسس من المصالح الاقتصادية فيكون الحكم أوليغاركياً. وإذا كانت تجتمع لأنها جاءت من أصول اجتماعية عريقة، وتربط بينها مجموعة من التقاليد والأعراف فيكون الحكم أرستقراطياً. وفي كل الأحوال لا